

أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي

عبد المنعم المشاط

قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

تزامنت حرب الخليج الثانية في يناير 1991 مع التغيرات الكبرى في هيكل النظام الدولي وبنائه الذي كان يتميز بالاستقرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ يتحول وبسرعة غير مسبوقة وغير متوقعة إلى نظام أحادي القطبية Uni-Polar، وربما كانت حرب الخليج الثانية، وبالصورة التي تمت بها، وبالنتيجة التي انتهت إليها تشكل فاتحة لنمط التفاعل الدولي في هذا النظام الدولي الجديد.

فمنذ بداية الأزمة في أغسطس 1990 حينما قامت القوات العراقية باحتلال الكويت بدأ يبرز بصورة واضحة الدور الأمريكي في إدارة الأزمة، وإن لم تترك الولايات المتحدة في بادئ الأمر مجالاً للتشاور مع الاتحاد السوفيتي إلا وأقدمت عليه، بيد أن تداعيات الأزمة وتصاعدها إلى درجة الحرب الفعلية كشفت ليس فقط عن عزوف الاتحاد السوفيتي عن دوره التقليدي في مثل تلك الأزمات الإقليمية، - خصوصاً أن هذا النزاع قريب من حدوده الجنوبية - أضعف المناطق أمناً لديه Soft Belly - بل، وإلى حد كبير، تنازله عن هذا الدور، وإفساح المجال كاملاً للولايات المتحدة لكي تلعب الدور الجديد الذي رسمته لنفسها في النظام العالمي الجديد، دور القوة الرئيسة التي تحدد نمط التفاعلات الدولية واتجاهها، وهو شعار الذي سبق أن رفعه الرئيس الأمريكي السابق ريجان في حملته الانتخابية الأولى حينما رأى أن تكون الولايات المتحدة رقم واحد (I) في النظام الدولي.

ولاشك أن الغزو العراقي للكويت وضمها إليه، وما ترتب على ذلك من تطورات

لاحقة آثار قضايا عديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن الوطني لدولة صغرى - الكويت - ومفهوم الأمن الاقليمي لعدة دول - مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومفهوم الأمن القومي / الاقليمي للنظام العربي برمته - الوطن العربي - خصوصاً بعد انتهاء الحرب. من هذه القضايا على سبيل المثال وليس الحصر:

- إعلان دمشق (2+6).
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (21).
- تعاظم دور الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسة في حماية منطقة الخليج (اتفاقيات التعاون الدفاعي).
- دور دول الجوار في الترتيبات الأمنية في المنطقة (إيران + تركيا).
- المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (الراعون، المشاركون، المراقبون، المشجعون).
- هذه القضايا وغيرها تدفعنا إلى ضرورة البحث في الآثار الناجمة عن التطورات الدولية المعاصرة عالمياً وإقليمياً. أي خليجياً. على مفهوم الأمن القومي، وما إذا كان هناك تطور أو تغير في مضمونه وأبعاده أم لا.
- ويمكن تناول هذا الموضوع من زوايا عدة نذكر أهمها:
 - 1 - قواعد السلوك الدولي ومفهوم الأمن القومي.
 - 2 - نمط التفاعلات الدولية ومفهوم الأمن القومي.
 - 3 - مستويات الأمن القومي بين الخصوصية والتداخل.
 - 4 - حرب الخليج وتشتت مفهوم الأمن القومي العربي.

أولاً: قواعد السلوك الدولي ومفهوم الأمن القومي:

إذا كان مفهوم الأمن القومي يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، حيث إنه لم يستخدم إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى نطاق محدود، فإن موضوع الأمن القومي كان - ولا يزال - الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تناولته باسم الدفاع، أو الأمن، أو المصلحة القومية، أو غيرها من المصطلحات.

ولاشك أن خبرة الدولة القومية في مجال الحفاظ على الأمن القومي وتنميته منذ نشأتها في أعقاب معاهدة وستغاليا 1648 وحتى يومنا هذا تجعلنا ندرك أن الأمن

القومي . سواء تم باستخدام هذا المصطلح أو غيره . هو الهدف الأسمى للدولة القومية، أما ما عداه من أهداف فيمكن النظر إليها على أنها وسائل وأدوات لتحقيق هذا الهدف، ولا يمكن أن يصير الأمن القومي للدولة القومية وسيلة إلا في حالة واحدة فقط وهي سعي الدولة نحو تحقيق سعادة المواطن، من ثم نستطيع أن نرى الدولة القومية وهي تسعى إلى تحقيق هدفين مترابطين: الأول جماعي، وعام، ومجرد، وهو الأمن القومي، والثاني فردي، وذاتي ونسبي، وهو السعادة⁽¹⁾.

وربما يكون من المفيد أن نقدم تعريفا للأمن القومي للوقوف على ما لحق به من تطور، وما اعتراه من تغير، وما يرتبط به، ويؤدي إليه من قواعد للسلوك الدولي في الوقت الراهن، فالأمن لا يعدو أن يكون «قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث الفردية للعنف، وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف». (المشاط، 1989: 29) ومؤدى هذا التعريف أن الأمن القومي ليس موقفا Situation، وليس واقعة event، ولكنه قدرة Capability المجتمع بكامل هيئاته ومكوناته دون أن يقتصر على قطاع واحد فقط، ولو كان القطاع العسكري، وهو لا يتوقف عند العنف الظاهر، ولكنه يمتد إلى العنف «البنياني» المستتر أو الكامن Latent. وهكذا فإن جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره هو الاستقرار السياسي المبني على الرفاهة والتوازن الداخلي، والذي لا يقتصر فقط على القوة سواء كانت عسكرية أو بوليسية.

وتحدد بناء على التعريف الآنف الذكر متغيرات الأمن القومي في ثلاثة: الأول التوازن بمعنى القدرة على خلق اتفاق أو انسجام خارجي فضلاً عن القدرة على خلق إجماع قومي في الداخل Consensus، والثاني: الرفاهة، أي القدرة على تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة Quality of life، والثالث: القدرة العسكرية ممثلة في القوات والمعدات واستراتيجية الاستخدام.

وترتبط هذه المتغيرات الثلاثة بقواعد السلوك الدولي، وأنماط التفاعلات الدولية، ويمكن أن نحدد تلك القواعد في خمس هي:

- 1- سياسة القوة، 2- المصلحة القومية، 3- التبادل، 4- تجنب المخاطر، 5- المكانة.

وقبل تناول تلك القواعد وتحديد مضمونها بناء على شكل النظام الدولي وهيكله علينا أن نقر بأنه ليس هناك اتفاق بين علماء السياسة حول تلك القواعد من حيث

عددها، أو ترتيب أهميتها، أو حتى مضمون كل منها، فلكل اجتهاداته ورؤيته النابعة من فهمه وخبرته والمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها، وإذا كانت هذه القواعد ترتبط بأنماط التفاعلات الدولية من ناحية، وبمفهوم الأمن القومي من ناحية أخرى، فإن علينا أن نوضح المقصود بكل منها.

1 - **فسياسة القوة:** تعني أن التفاعلات الدولية منذ القرن السابع عشر وحتى يومنا هذا تبنى على منطق القوة، فالدولة القومية تسعى إلى بناء القوة والحفاظ عليها وتعظيمها واستخدامها عند الضرورة، ومن المعروف أنه ليس هناك حدود للقوة، والسياسة العملية *real Politik* هي سياسة القوة، وعناصر قوة الدولة لا تقتصر على القوة العسكرية، ولكنها تمتد لتشمل الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، وقدرة النفوذ الإقليمي والدولي، والهدف الاستراتيجي والإرادة القومية (Cline, 1980:6).

2 - **أما المصلحة القومية:** فهي أكثر غموضاً، وأقل تحديداً قد ينظر إليها على أنها أداة لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية، أو تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما، كما قد ينظر للمصلحة القومية باعتبارها القوة الدافعة وراء البقاء القومي، وهكذا تصير المصلحة القومية جوهر سياسة الدولة (Rosenau, 1968: 43-40; Morgenthau, 1960: 5; Wolfors, 1962: 5). يتضح من دراسة السلوك الدولي للدولة القومية أن المصلحة القومية تشكل دائماً الدافع القوي وراء هذا السلوك سواء كان تعاونياً أو صراعياً أو محايداً، من ثم يتسع ويضيق تفسير الدولة لمصلحتها القومية حسب الموقف السياسي الداخلي والإقليمي والدولي الذي تجدد نفسها فيه.

3 - **التبادل:** ويعني أن السلوك الدولي بما يعنيه من تفاعلات لا يتم في اتجاه واحد، أو من طرف واحد، ولكنه سلوك تبادلي *reciprocal* بين طرفين بصورة أساسية، وقد تتعدد الأطراف، بيد أن تحليل هذا السلوك ينبغي أن يتم في إطار من الثنائية مع عدم إغفال دور الأطراف الأخرى من حيث هي قوى مؤثرة على التفاعلات الثنائية، وهكذا يصير السلوك الدولي أفعالا وردود أفعال، والتمييز بين الفعل ورد الفعل يتوقف على وزن الأطراف الدولية المختلفة، فالطرف الأقوى يمتلك زمام المبادرة، بينما الطرف الأضعف لا يملك في الغالب إلا رد الفعل.

4 - **تجنب المخاطر:** تتأسس الحركة السياسية للدولة، وعملية صنع القرار السياسي لرئيس الدولة على ضرورة تجنب المخاطر، فلا نجد في التاريخ السياسي نماذج عديدة لقادة حاولوا تدمير دولهم أو تهديد أمنها بالدخول في مخاطر غير محسوبة أو غير مضمونة، وهناك اتفاق على قاعدة تجنب المخاطر بين الدول الكبرى من ناحية، وداخل الدول الصغرى من ناحية أخرى، فلا شك أن فعالية الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعود لذلك، كما أن غالبية الدول الصغرى لا تقدم على تصعيد صراعاتها الإقليمية إلا إذا وثقت من مساندة دولة أو أخرى من الدول الكبرى في النظام الدولي.

5 - **المكانة:** يتم ترتيب الدول تنازلياً حسب المكانة التي تحتلها الدولة على سلم الهيراركية الدولية، وتتحدد المكانة في ضوء عناصر قوة الدولة ودورها الدولي وراثتها التاريخي، وكلما علت المكانة كانت الدولة أكثر نفوذاً في النظام الدولي، والمكانة مسألة ديناميكية متغيرة تتعاقب عليها الدول والشعوب، وترتبط المكانة في معناها الواسع والعام بتعاقب الحضارات وبدورة التاريخ، ولا شك أن الدولة الأكثر أمناً في النظام الدولي لا بد أن تتربع درجة عليا من المكانة الدولية.

وحيثما تتفاعل قواعد السلوك الدولي الخمس السابقة الذكر فإنها تحدد المقصود برؤية الدولة للأمن القومي، فهل يعني الأمن القومي القوة (المفهوم العسكري)، وهل يعني المصلحة القومية (الغموض)، وهل يعني التبادل وتجنب المخاطر (المفهوم المحافظ)، وهل يعني المكانة (المفهوم العدواني)؟ أو أنه يعني كل ذلك في آن واحد؟.

إن قواعد السلوك الدولي بالمعنى السابق تدفعنا إلى نتيجتين مهمتين:

الأولى: إن مفهوم الأمن القومي لا بد أن يكون نسبياً، فهو يختلف باختلاف الزمان، وباختلاف الدولة ورؤيتها لأهدافها القومية، من ثم لا يوجد ما يمكن أن يطلق عليه الأمن المطلق حتى في ظل نظام الامبراطورية.

الثانية: إن موضوع الأمن القومي ومضمونه يختلف باختلاف طبيعة النظام الدولي، كما أن مستويات الأمن القومي تتباين بتباين هيكل النظام الدولي وبنائه وما يترتب على ذلك من تغير قواعد سلوك الدول (انظر الجدول رقم 1).

جدول (1)

نمط التفاعلات	متعدد الأطراف	ثنائي القطبية	أحادي القطبية (الامبراطورية)
1- قواعد السلوك			
الدولي المصلحة القومية سياسة القوة التبادل تجنب المخاطر المكانة	مرن	مرن جدا (غموض)	جامد
	متنوع	نسبي	مطلق
	مؤكد	ممكّن	لا يوجد (اتجاه واحد)
	نظام مخاطر	نظام حذر	سيطرة
	مشاركة	مشاركة	انفراد
2 - الأمن القومي			
- المستويات	الإقليمي	القومي	الدولي / الإمبراطوري
- المضمون	عسكري	مجتمعي	عسكري
- الدرجة	متوسطة	أمن أكثر	أمن أقل

ثانيا: نمط التفاعلات الدولية ومفهوم الأمن القومي:

يمثل الجدول رقم (1) تلخيصاً لمضمون قواعد السلوك الدولي وللأمن القومي حسب طبيعة النظام الدولي (نمط التفاعلات)، ويتضح من الجدول أن هيكل النظام الدولي وبنائه والذي يتحدد بناءً على نمط التفاعلات الدولية يؤثر تأثيراً بالغاً على كل من قواعد السلوك الدولي من ناحية، والأمن القومي من ناحية أخرى، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر مر النظام بثلاث مراحل: مرحلة تعدد الأقطاب Multi-polar حتى الحرب العالمية الثانية، مرحلة ثنائية القطبية Bi-polar، ومرحلة الاحادية التي يعتقد البعض أننا نمر بها الآن Uni-polar، ففي نظام التعددية الدولية كان هناك اهتمام بالأمن الإقليمي من زاوية، توزيع مناطق النفوذ بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، بينما نمت مفهوم الأمن القومي للدولة القومية مع التحول إلى نظام القطبين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن هناك تحولاً مع الانتقال إلى نظام القطب المسيطر - الولايات المتحدة الأمريكية - إلى مفهوم الأمن الدولي / الإمبراطوري ليس بمعنى الأمن الجماعي Collective Security، والذي ينبثق عن ميثاق الأمم المتحدة خصوصاً في الفصل السابع المتعلق بإجراءات القمع والمنع، ومواجهة العدوان أو التهديد به، ولكن بمعنى الأمن الكوني/ العالمي Universal Security، وهو المفهوم الذي يعكس رؤية الولايات المتحدة دون غيرها.

ومن ناحية أخرى، يؤثر نمط التفاعلات كذلك على مضمون الأمن القومي، فبينما يتراوح في ظل التعددية الدولية بين ما هو عسكري وما هو مجتمعي يتركز بل وينحصر في ظل الأحادية الدولية فيما هو عسكري، بينما يسود المعنى المجتمعي في ظل الثنائية وبخاصة الثنائية المرنة، والتي شهدها النظام الدولي منذ عام 1962، وبصورة أخص بالنسبة لدول العالم الثالث والتي تشكل محور اهتمامنا⁽²⁾. أما من حيث درجة الأمن فيمكن القول مع التحفظ الشديد حول إمكانية تحديد درجات للأمن: إن النظام الثنائي كان الأفضل من حيث درجة الأمن التي يوفرها لأطرافه الكبار منهم والصغار، وذلك بسبب المرونة التي تميز العلاقات بينها، بينما يضر النظام الأحادي بدرجة الأمن المتاحة أذ يقلصها إلى حد كبير، أما في النظام التعددي فيمكن القول بتوافر درجة متوسطة للأمن، وذلك نظراً لسياسة التوفيق بين المصالح التي تسود هذا النظام Compromise.

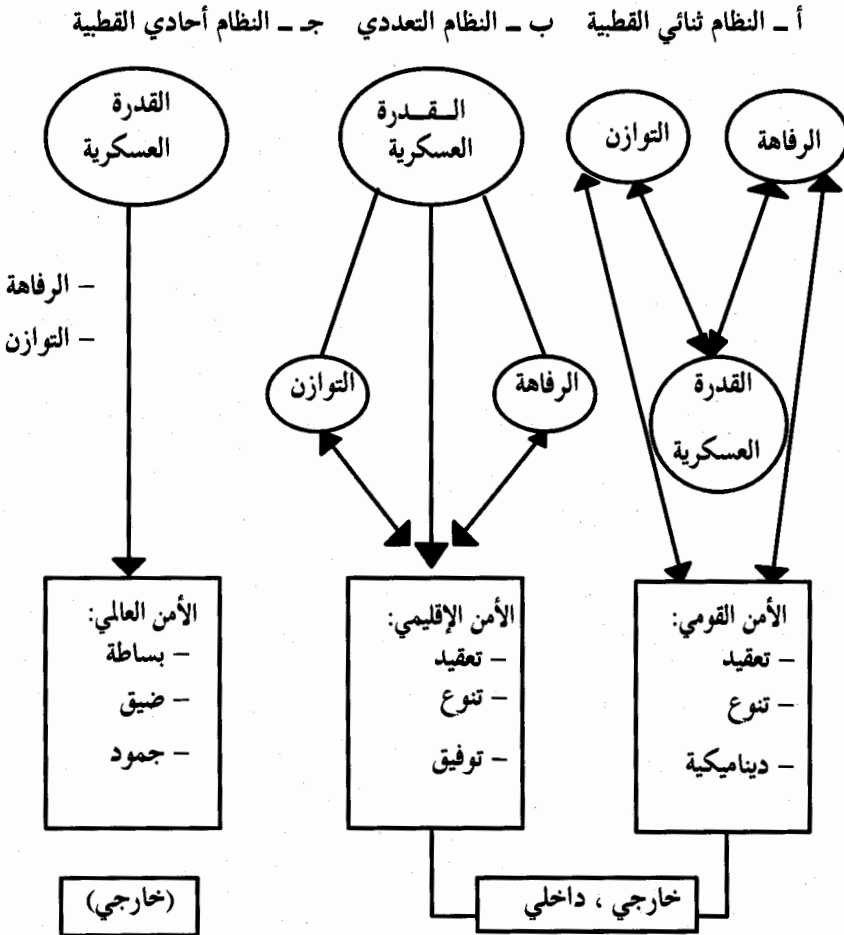
وبالنظر إلى متغيرات الأمن القومي والتي سبق أن حددناها بثلاثة هي: الرفاهة والتوازن والقدرة العسكرية، فإن وزن كل منها في بناء الأمن القومي يتباين باختلاف نمط التفاعلات الدولية، ففي النظام الثنائي تحتل سياسات التوازن والرفاهة دوراً ملحوظاً، بينما تحتل السياسات العسكرية دوراً أهم في حالة التعددية، وتكاد تختفي سياسات الرفاهة والتوازن من حيث هي مكونات للأمن القومي في ظل النظام الأحادي (انظر الشكل رقم 1).

ويستنتج من الشكل رقم 1، ما يلي: 1- يتميز الأمن القومي في ظل النظام الثنائي بالتعقيد أو التركيب والتنوع والديناميكية، ويتميز في ظل النظام التعددي بالتعقيد والتنوع والتوفيق، بينما يكتسب خصائص أخرى في ظل الإمبراطورية كالبساطة والضيق والجمود.

2 - لا يقتصر الأمن القومي في ظل الثنائية والتعددية على البعد الداخلي فقط أو الخارجي فقط، ولكنه يشمل على البعدين معاً، ولا يوجد تمايز بينهما، فالأمن القومي كل متكامل دون تفرقة بين ما هو داخلي وما هو خارجي عندما يتم تحليل مصادر التهديد، بينما في ظل النظام الإمبراطوري يتم تجاهل البعد الداخلي تماماً من حيث هو متغير للأمن القومي، وتصير القوة العسكرية المطلقة هي صمام الأمن ضد تهديداته الخارجية.

3 - على الرغم مما قد يوحي به نظام الأباطورية من أنه مستقر، فإنه يظل أقل النظم الثلاثة استقراراً نظراً لبساطته الشديدة، وذلك لاستناده فقط إلى القوة العسكرية، ونظراً لاتسامه بالضيق والمحدودية، وما يتصف به من جمود، فهو معرض للخطر الذي ينجم عن التحدي من جانب قوى دولية أخرى⁽³⁾ قد تستجمع قواها من أجل مشاركة أكبر في النظام الدولي.

شكل رقم 1-



لقد تعرض مفهوم الأمن القومي لتطورات عديدة أدت إلى تغير مضمونه، فقد نشأ المفهوم عسكرياً بحثاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولم يعد يكون الوجه الآخر

لمفهوم الدفاع الوطني National Defense، ولم يكن ذلك مستغرباً في ظل نظام دولي تميز بخصائص تعلي في جملتها من البناء العسكري والاداة الحربية، فهو نظام اتسم بالصراع حول المكانة، قوامه التهديد بالقوة أو استخدامهما فعلاً إما بصورة مباشرة أو بطريق الوكالة by proxy، وهدفه السيطرة، وهو نظام نظر إلى مصادر التهديد التي تأتي من الخارج دون أن يعطي أية أهمية للبناء الداخلي والعلاقات الاجتماعية على أنها دوافع للتهديد أو عوامل للاستقرار. وهكذا صار الأمن القومي مفهوماً عسكرياً خارجياً فقط.

ونتج عن ذلك انخراط الدول الكبرى بما فيها القوتين العظميين في سلسلة من الأحلاف العسكرية والأحلاف المضادة بغية التخفيف من التهديدات العسكرية الخارجية، كما تسابقت القوتان العظميان في محاولة بناء أكبر قواعد عسكرية خارج حدودهما سواء في البر أو البحر أو الفضاء الخارجي، وترتب على ذلك دخول الدول الصغرى - غير النووية - في سباق للتسلح مستعيرة في ذلك خبرة الدول الكبرى بهدف درء المخاطر والتهديدات الخارجية.

ولم يستمر ذلك طويلاً فقد أدرك المفكرون والسياسيون على السواء أن مزيداً من القوة العسكرية لا يوفر مزيداً من الأمن، ولكنه قد يؤدي إلى زيادة المخاطر على الإنسان والبيئة معاً، كما برزت قضايا أخرى أكثر إلحاحاً، وتعلق بالبيئة الداخلية للأمن، فقد تحول الاهتمام إلى الإنسان قبل المكان، وكان من الضروري البحث في حمايته وتأمينه سياسياً واجتماعياً، وبرز الاهتمام بالبيئة، وكان من الضروري كذلك محاولة حمايتها من عبث البشر، وتحول الاهتمام إلى قضية التنمية بعناصرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولعله من الملفت للنظر أن تأتي البدايات الأولى لهذا التحول على يد عسكريين سابقين رأوا أن الأمن القومي هو التنمية (McNamara, 1968: xi and 60). وقد ارتبط هذا التحول في مفهوم الأمن القومي من مفهوم عسكري إلى مفهوم مجتمعي، بتحول في مفهوم مصادر تهديد الأمن القومي، فبدلاً من التمييز بين المصادر الخارجية والمصادر الداخلية، صار هناك تمييز بين المصادر الرئيسة للتهديد - داخلية وخارجية - والمصادر الثانوية للتهديد - داخلية وخارجية -، وبينما تتسم الأولى بأنها ملحة، فإنه يمكن تأجيل مواجهة الثانية إلى أن يتم التغلب على الأولى (المشاط، 1984: 48)، وبعبارة أخرى صار من الأهمية بمكان عند رسم وصياغة السياسات الأمنية ضرورة تحديد الأولويات حتى تكون هذه السياسات ذات

فعالية (Al-Mashat, 1986: 245).

ومن ناحية أخرى، فإن نمط التفاعلات يؤثر مباشرة على مستوى ودرجة الأمن القومي، فقد رأينا من الجدول رقم - 1 - أن أفضل حالة لأمن الدول الصغرى هو النظام الثنائي حيث يفسح المجال للدولة القومية لحماية أمنها، وتحقيق درجة أعلى أو أكثر من الأمن، بينما يعد النظام الأحادي أسوأها حيث يسيطر الأمن العالمي، وتقل درجة الأمن للدول الأخرى، أما النظام التعددي فهو نظام وسط يتم التركيز فيه على الأمن الإقليمي Regional أو دون الإقليمي Sub-Regional، وتتمتع أطرافه بدرجة أمن متوسطة. وقد انعكست أنماط التفاعلات الدولية على مسألة الأمن القومي في الوطن العربي بصورة عامة، وفي منطقة الخليج بصورة خاصة، وهذا ما سنعرضه في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

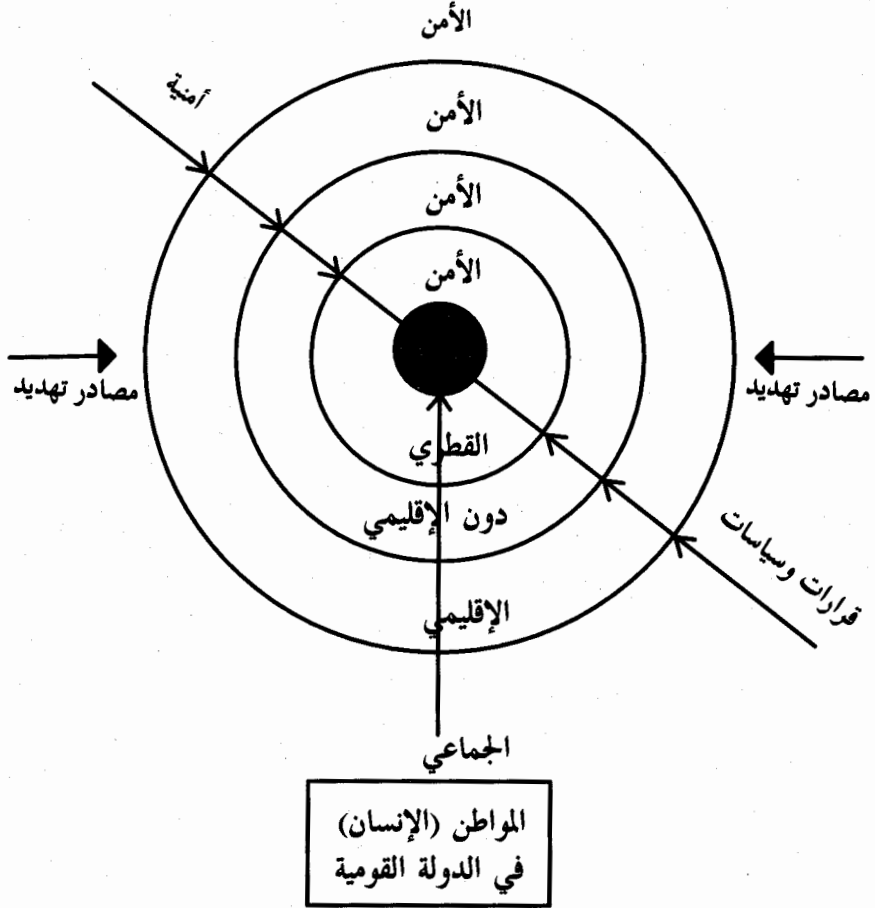
ثالثاً: مستويات الأمن القومي بين الخصوصية والتداخل:

درجت أدبيات الأمن القومي على تحديد مستويات أربعة للأمن القومي (العممة، 1987: 33؛ كيلاني، 1987: 84).

- 1 - الأمن القومي بالمعنى القطري / الوطن.
 - 2 - الأمن دون الإقليمي أي الترتيبات دون الإقليمية.
 - 3 - الأمن القومي بالمعنى الإقليمي.
 - 4 - الأمن الجماعي.
- فإذا أردنا أن نحدد موقع الأمن القومي الفرنسي مثلاً من هذه المستويات نجده يحتل المكانة الأولى (القطري / الوطني) ثم التعاون الفرنسي الأوروبي عبر حلف الاطلنطي (دون الإقليمي)، ثم التعاون بين دول أوروبا مجتمعة (الإقليمي)، وأخيراً الترتيبات الأمنية التي يقررها مجلس الأمن في ضوء الفصل السابع من الميثاق (الأمن الجماعي).

ويمكن تطبيق نفس الصيغة على الكويت، فهناك أمنها الوطني (القطري / الوطني)، وهناك تعاونها في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دون الإقليمي)، ثم التعاون في إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية (الإقليمي / القومي) وأخيراً الاشتراك في الإجراءات التي يقررها مجلس الأمن بناء على الفصل السابع من الميثاق (الأمن الجماعي). ويمكن تصوير ذلك بالشكل رقم - 2 -.

شكل رقم 2- (مستويات الأمن)



إن تحديد مستويات الأمن القومي بالصورة السابقة ينبغي على عدة افتراضات:

- 1- أن هناك تداخلا وتشابكا بين مختلف تلك المستويات، كما يوضحها، (الشكل رقم 2)، مؤدى ذلك ضرورة توافر حد أدنى من الاتفاق على مصادر تهديد الأمن بين أطراف النظام الدولي، ومن ثم الاتفاق على القرارات والسياسات الأمنية اللازمة، والملائمة لصيانة أطراف النظام والحفاظ عليهم، ويترتب على ذلك، أن مثل هذا الاتفاق لا بد وأن يتوافر في كل إقليم من أقاليم النظام الدولي، خصوصا إذا لم يتم الاتفاق على المستوى الجماعي.

2 - أنه على الرغم من هذا التدخل والتشابك بين تلك المستويات فإنه لا بُدَّ أن تُتاح الفرصة للخصوصية التي يمكن أن تميز طرفاً دولياً عما سواه داخل إقليم معين أو بعيداً عنه، وبعبارة أخرى، وجود المستويات السابقة يعني أنه يمكن أن تتباين مصادر التهديد، ومن ثم أولويات السياسات الأمنية بتباين ظروف الدول المختلفة إذن الإجماع وإن كان مطلوباً فإنه ليس حتمياً.

3 - أن هدف قرارات وسياسات الأمن هو الاعلاء من درجة الأمن التي تتمتع بها الدولة القومية ومن ثم المواطن الذي يقيم عليها.

4 - مستويات الأمن الأربعة متكاملة، ويتم التعامل معها بالترتيب السابق، فالدولة التي تتعرض لتهديد أمنها تبدأ بتنفيذ ما رسمته مسبقاً من سياسات أمنية، ثم تطلب الاستعانة بمن ينتظمون معها في مؤسسات إقليمية، ثم مؤسسات قومية أو إقليمية أوسع، وقد تلجأ أخيراً إلى طلب إجراءات القمع والمنع التي تشكل أساس الأمن الجماعي.

ويلاحظ أن التطورات الدولية التي رافقت حرب الخليج من ناحية، وميزت النظام الدولي من ناحية أخرى قد أثرت على مستويات الأمن القومي، بحيث يمكن حصرها في ثلاثة مستويات، الأول: الأمن القومي/ الوطني: مع التركيز على الأبعاد الداخلية. الثاني: الأمن القومي الإقليمي سواء في صورة تجمعات أو اتفاقات. الثالث: الأمن العالمي/ الجماعي ببعديه التنظيمي أو المؤسسي، والترتيبات العسكرية أو الاحلاف.

أما المستوى الأول فقد استمر المستوى الأصيل للأمن طالما ظلت الدولة القومية الفاعل الدولي الرئيسي، بيد أن التحول الذي يتوقع في هذا الصدد يكمن في التركيز على المصادر الداخلية للتهديد، ويمكن أن نتصور وجود حرية أكثر للدول في التعامل مع تلك المصادر عكس ما هو ظاهر اليوم خصوصاً في العالم الثالث، حيث المسائل التي تمس حقوق الإنسان وكرامته ستكون أقل أهمية إذا وجد تهديد داخلي للأمن.

أما المستوى الثاني فيستمر في العمل، ويحل محل الترتيبات دون الإقليمية وهي الترتيبات التي كانت تشكل المستوى الثاني للأمن قبل حرب الخليج، والتي لم تعد قائمة بعد الحرب، فقد ثبت أن الترتيبات دون الإقليمية لا فاعلية لها في حماية الدولة التي تعرضت للتهديد (Strategic Survey, 1991: 81)، ويعمل الأمن القومي الإقليمي

من خلال التجمعات أو التنظيمات الإقليمية أو الاتفاقات المتبادلة دون التقييد بمدى فاعلية أي منها.

أما المستوى الثالث والذي يتعلق بالأمن العالمي/الجماعي فيمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى: الأمم المتحدة والجهزة المنبثقة عنها سواء مجلس الأمن⁽⁴⁾ أو لجنة أركان الحرب أو غيرها من الأجهزة⁽⁵⁾ ويلاحظ بالنظر إلى تطور النظام الدولي، أن المنظم الدولي الرئيسي - أي الولايات المتحدة - يستطيع توظيف الأمم المتحدة لخدمة رؤيته نحو مسألة الأمن القومي، وتصير تلك الرؤية بمثابة التفسير المؤسسي للأمن العالمي وما يرتبط به من اجراءات جماعية.

الثانية: الترتيبات العسكرية والأحلاف، ومقتضى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية - المنظم الدولي الرئيس - لن تقوم بنفسها مباشرة وفي كل حالة بحماية الأمن العالمي، ولكنها ستقوم بذلك مستندة إلى قاعدتين:-

1 - محاولة الحصول على موافقة حلفائها في صورة إجماع Consensus حول الإجراءات التي تحقق رؤيتها للأمن العالمي.

2 - بناء وإقامة سلسلة من التحالفات قد تتعدى مفهوم الحلف العسكري (Pact) بالمعنى التقليدي، أي أنها تتعدى المسائل العسكرية الى حد إقامة تحالفات Coalitions بوظائف اقتصادية وسياسية واستراتيجية وعسكرية في آن واحد.

يقودنا العرض السابق إلى أن نذكر بتعدد الرؤى حول الأمن القومي ومصادر تهديده بتعدد الدول القومية واختلاف مؤسسات صنع القرار السياسي فيها، حتى في ظل النظام الأحادي سيطر للرؤية القومية للدولة دورها في تحديد مدى انخراطها في الترتيبات المؤسسية أو التحالفات الوقتية، ويؤكد ذلك الخصوصية التي تميز جميع القضايا المرتبطة بالأمن القومي وعلى رأسها السياسات الأمنية.

ويرز ذلك بصورة خاصة عند تحديد مصادر التهديد التي تواجه الدولة القومية، وعند التمييز فيها بين ما هو رئيس وما هو ثانوي، وإذا كان ذلك صحيحا بالنظر إلى المستوى الأول والمستوى الثاني للأمن فإنه لا يعد كذلك بالنسبة للمستوى الثالث حيث يفرض المنظم الدولي الرئيس رؤيته واستراتيجيته على حلفائه من ناحية وبقية الأطراف الدولية الأخرى من ناحية ثانية.

رابعاً: حرب الخليج وتشتت مفهوم الأمن القومي العربي:

أسفرت حرب الخليج عن عدة نتائج تتعلق بكل من مفهوم الأمن ومصادر تهديده والسياسيات الأمنية الكفيلة بحمايته، ويرى البعض أن ما سقط في أزمة الخليج هو الجانب المعنوي والعرفي في فكرة الدفاع العربي المشترك (سعيد، 1992 : 95) بيد أنه يمكن القول بأن أزمة الخليج الثانية كان لها تأثير واضح على مفهوم الأمن القومي والسياسيات الأمنية كما يلي:

1 - التأكيد على المضمون المجتمعي للأمن القومي بالنسبة للدول الصغرى، وهو المفهوم الذي يمتد إلى تكريس الولاء والانتماء والتضحية والإيثار في سبيل الدولة ونظامها السياسي.

2 - تنوع مصادر التهديد، فلم تعد مصادر التهديد مقصورة على الأعداء التقليديين بل امتدت إلى أصدقاء ينتظمون في عضوية المنظمة الإقليمية نفسها ويلتزمون بالسياسات الأمنية نفسها، وهذه النتيجة تخلق حالة من حالات القلق الدائم والإحساس المستمر بعدم الأمن Insecurity.

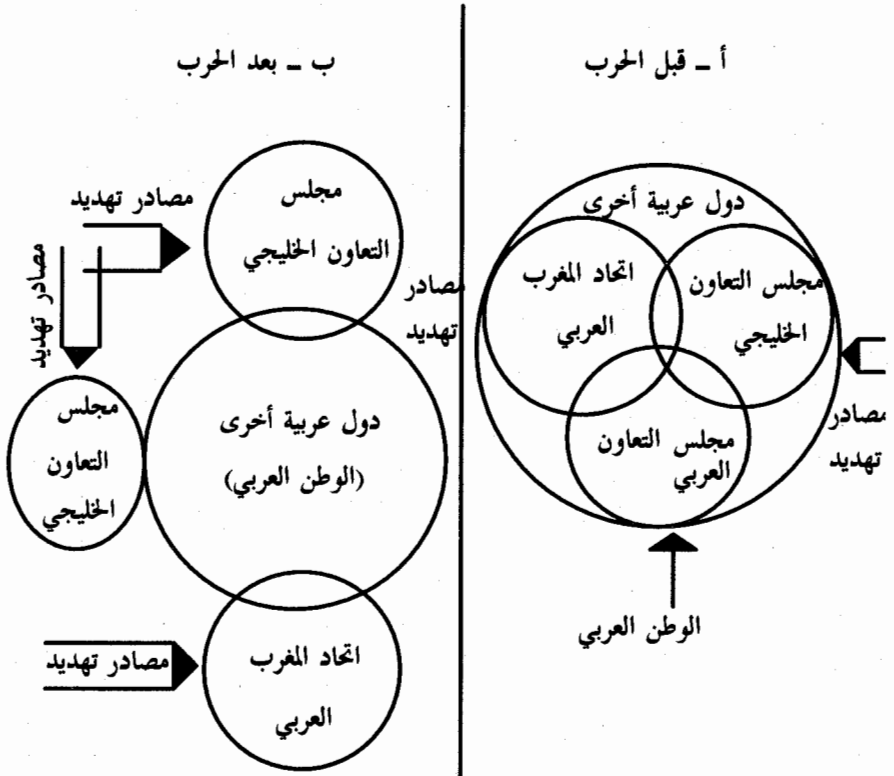
3 - عدم كفاية وعدم فاعلية الترتيبات دون الإقليمية Sub - regional (6) في حماية الدولة المعرضة للخطر من ثم كان لا بد من البحث إما عن ترتيبات إقليمية / قومية أو دولية عالمية درءاً للخطر ومواجهة للتهديد.

4 - التحول الواضح إلى نظام سيطرة الولايات المتحدة بما يعنيه ذلك من سيادة الرؤية الأمريكية ونظام الأمن الأمريكي على النظم الفرعية والإقليمية على السواء وتفوق الولايات المتحدة في مجال القوة والقيادة، إن هذا التفوق الأمريكي Pax Americana قد ظهر بجلاء لكل الناظرين حينما قادت الولايات المتحدة قوى التحالف ضد العراق (Freedman, 1991: 197)، وظهر كذلك في الترتيبات الأمنية اللاحقة للحرب، إذ ترى الولايات المتحدة أن لها مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره، ويجب أن تخطط لتكون لها الكلمة العليا في عملية التخطيط الأمني في المنطقة (7)، وكان الرئيس السابق جورج بوش قد أكد في خطابه أمام الكونجرس بتاريخ 6 مارس 1991 في أعقاب تحرير الكويت على الحاجة إلى إقامة بنيان أمني إقليمي في الخليج من شأنه أن يعالج الخلل في ميزان القوى العسكري في المنطقة (Dannreuther, 1991: 58).

5 - التحول في مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الداخلي بما يعنيه ذلك من تضيق لمضمون الأمن واحتمالات أكبر للتحول إلى إجراءات قمع قد تضر بالمواطنين، هذا في الوقت الذي يصير فيه الأمن الخارجي حتى للدولة القومية من اختصاص المنظم الرئيس وهو مفهوم مبني على البعد العسكري، كما أنه مفهوم واسع جداً، لا قيود عليه، من ثم فهو مفهوم غامض غير محدد.

ولكي نوضح هذه التحولات دعنا ننظر إلى الشكل رقم 3- بشقيه أ، ب أي قبل الحرب وبعدها:

شكل رقم 3-



فقبل الحرب كان هناك اتفاق عربي حول مصادر تهديد الأمن القومي وبرز ذلك سواء في مؤتمرات القمة العربية أو في النظم الأساسية للتنظيمات الإقليمية التي أنشئت في كنف جامعة الدول العربية، وأكدت جميع تلك التنظيمات على الالتزام بالأمن

القومي العربي واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية لعام 1950. ومن ثمَّ وُجد تداخل بين هذه التنظيمات فيما يتعلق برؤاها الأمنية داخل الإطار الأشمل وهو جامعة الدول العربية.

وتبدَّل الحال بصورة كبيرة في أعقاب الغزو العراقي للكويت وبعد انتهاء الحرب، فمن ناحية لم يُعَدَّ هناك اتفاق على مصادر التهديد، فقد صار العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي المصدر الرئيس للتهديد، وتراجعت المصادر الأخرى إلى مصادر ثانوية أو لم تُعَدَّ مصادر تهديد كالولايات المتحدة وتنافسها مع الاتحاد السوفيتي أو دول الجوار الجغرافي وبخاصة إيران. ولم يتبقَّ سوى إسرائيل التي تشكل المصدر الرئيس للتهديد سواء لبقية دول الوطن العربي أو للتنظيمات دون الإقليمية الأخرى، كما انفرط عقد مجلس التعاون العربي وانسلخ عن النظام الإقليمي العربي دون أن يُلقَى من الناحية الرسمية. ويمكن تناول النتائج الآتية لحرب الخليج على الأمن القومي العربي:-

1- مفهوم الأمن القومي:

أسفرت الحرب عن بروز مفهوم خليجي للأمن القومي، وهو مفهوم يستند إلى ظروف كل دولة على حدة، وهو مفهوم قد يختلف عن مفهوم الأمن القومي العربي، فالدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي هي دول صغرى من حيث المساحة، وفقيرة في عدد السكان، وهي ضعيفة عسكرياً، وإن كانت ثرية اقتصادياً، هذه الخصائص تختلف عن غالبية الدول العربية الأخرى حيث تتميز باتساع المساحة وكثافة السكان ووفرة الجيوش والإغراق في الفقر، ونتيجة للغزو وما تلاه من حرب تؤكد دول الخليج على البعد العسكري للأمن أي القدرة الدفاعية، والدليل على ذلك أنها سارعت إلى عقد صفقات أسلحة أو التوصل إلى اتفاقات عسكرية أو إصدار إعلانات أمنية أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها وبين الدول الكبرى، بينما أتت مبادراتها بالاصلاحات السياسية متأخرة إلى حد كبير، فقد عدلت عُمان من نظام اختيار أعضاء المجلس الاستشاري عام 1992، كما أعلنت المملكة العربية السعودية إنشاء مجلس للشورى⁽⁸⁾، وأعلنت البحرين عن إنشاء مجلس للشورى عام 1993.

ويتطلب المفهوم العسكري للأمن القومي بالمعنى القُطري أو دون الإقليمي إعادة اختبار لكل من المؤسسات الأمنية القائمة والقدرات العسكرية المتاحة في كل دولة

على حدة، أو في الدول المنتمية إلى التنظيم دون الاقليمي مجتمعة.

ولا شك أن إعادة التركيز على البعد العسكري للأمن يعد تراجعاً عن التيار الفكري الذي ساد في العقد الماضي حول البعد المجتمعي للأمن القومي، كما أن هذا التراجع يقود الى الاهتمام بمصادر التهديد الخارجية أكثر من الالتفات إلى الظروف الداخلية التي قد تشكل تهديداً للأمن، ومؤدى ذلك أننا صرنا إزاء مفهوم عسكري خارجي للأمن وهو يتطلب بالضرورة إعادة النظر في جميع الأبعاد والمتغيرات المرتبطة به.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد الإشارة الى مبادرة عُمان التي عرضت على مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي الثانية عشرة والمنعقدة بالكويت في ديسمبر 1991، والمتعلقة بإنشاء قوات مشتركة للدول الست قوامها 100,000 وتتمتع قيادتها بالاستقلال عن الدول الأعضاء (على غرار قوات حلف الأطلسي)، والواقع أن القمة أثنت على جهود السلطان قابوس في هذا الشأن وإن لم تتحمس لها (Tripp, 1992: 47).

2 - مصادر التهديد:

لعل أكثر أبعاد الأمن القومي تأثراً بحرب الخليج هو ما يتعلق بمصادر التهديد، فقد استقر العمل العربي علي تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي كما يلي: (المشاط، 1989: 40 - 44).

أ - مصادر التهديد الرئيسة ثلاثة:

- إسرائيل - التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية - غياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية.

ب - مصادر التهديد الثانوية: ثلاثة:

- تنافس القوتين العظميين على اكتساب مناطق نفوذ في الوطن العربي - أطماع دول الجوار الجغرافي - قضايا عدم اندماج الاقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية. أما بالنسبة لدول الخليج التي كانت تحدد مصادر تهديد أمنها في إسرائيل وسياساتها التوسعية، والصراع والتنافس بين القوى الكبرى في الخليج، والحرب الإيرانية العراقية، والتطورات الاقتصادية السريعة التي لم تواكبها تطورات سياسية

ممائلة (المشاط، 1988: 105)، فقد صارت تنظر إلى القدرة العسكرية العراقية والنوايا العراقية باعتبارها المصدر الرئيس للتهديد، من ثم تراجعت أهمية المصادر الأخرى، وتبدل وضعها كما سنرى، وهكذا صار تهديد الأمن القومي لمنطقة الخليج تهديدا إقليميا من إحدى الدول الإقليمية العضو في جامعة الدول العربية، كما صار تهديدا خارجيا لأنه يتعلق بوجود الدول ذاتها.

3 - دول الجوار الجغرافي: مشاركون وليسوا منافسين:

يرتبط بما سبق تغير إدارك ورؤية دول الخليج العربية لدول الجوار الجغرافي ولدورها في ترتيبات الأمن الإقليمية، ولكي يتضح هذا التغير في الرؤية والإدراك علينا أن نستعرض الرؤية العربية لإيران من حيث هي أهم دول الجوار، وذلك كما ورد في مقررات بعض مؤتمرات القمة العربية والتي وافقت عليها الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، ففي مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر عام 1987، جاء في القرار رقم (163) ما يلي:

«إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية من 1987/11/11: إذ يؤكدون اهتمامهم الجدي بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن القومي ويؤكدون المكانة المهمة التي باتت الحرب العراقية - الإيرانية تحتلها في قلب اهتمامات الأمة العربية لما يشكله استمرارها من أخطار جسيمة على الأمة وقضاياها المصيرية.... وإذ يلاحظون إصرار إيران على مواصلة الحرب ضد العراق، وعدم استجابتها للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية، وإدراكا منهم للمخاطر الكبيرة التي غدت تهدد الأمن القومي بأسره من جراء هذا السلوك العدواني، والإصرار على مواصلته...، وتقديرا منهم بأن هذا الوضع يشكل تهديدا للأمن القومي العربي مما يتطلب الالتزام بما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية... يقررون:

- إدانة استمرار احتلال إيران للأراضي العربية ورفضها في العراق

لما يمثله ذلك من اعتداء صارخ على سيادة دولة عضو في الجامعة ومساس بسلامتها الإقليمية⁽⁹⁾

كما ورد في القرار (165) الصادر عن المؤتمر نفسه ما يلي:

«أن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بمدينة عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية من 8 إلى 11/11/1987. إذ تدارسوا بعمق واهتمام الاعتداءات والتهديدات الإيرانية ضد دول الخليج العربية، وبشكل خاص دولة الكويت والمملكة العربية السعودية....، وإذ يستنكرون بشدة تدخل إيران المستمر في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية وغيرها من الدول العربية وتبني الحكومة الإيرانية لسياسة التخريب والأعمال الماسة بالأمن الداخلي ضد بعض البلدان العربية... يقررون: «شجب وإدانة الاعتداءات الإيرانية المتكررة على دولة الكويت وعلى سلامتها الإقليمية واعتبار هذه الاعتداءات موجّهة ضد الأمة العربية جمعاء»...

- إدانة تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ولجوءها إلى العنف والإرهاب لإثارة المشاكل وخلق القلاقل في هذه الدول⁽¹⁰⁾.

كما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي بالجزائر عام 1988م تأكيد لنفس الرؤية المذكورة سابقا للخطر الإيراني: وما تعرض له دول الخليج العربية من اعتداء وتهديد وتدخل في شؤونها الداخلية من جانب إيران... «كما أدان المؤتمر جميع أشكال الإرهاب الذي تمارسه إيران ضد دول الخليج العربية، والذي يتمثل في تدخلها في الشؤون الداخلية لتلك الدول ولجوءها إلى أعمال العنف والتخريب الماسة بالأمن الداخلي لبعض دول الخليج العربية وبخاصة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية⁽¹¹⁾». وأكد المؤتمر نفسه «إيمانه بأن الأمن القومي العربي وحدة لا تتجزأ، وأن أيّ عدوان على سيادة أيّ دولة عضو أو عمل إرهابي ضدها يشكل عدواناً على الأمة العربية كلها»⁽¹²⁾ وبمقارنة هذه القرارات السيادية بتصريحات المسؤولين في منطقة الخليج العربي عقب انتهاء الحرب، يتضح لنا مدى التغير الكبير في رؤية دول الخليج لإيران ودورها في الترتيبات الأمنية، فقد صرح يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني «بأن هناك توافقاً تاماً بين دول الخليج العربي وإيران حول

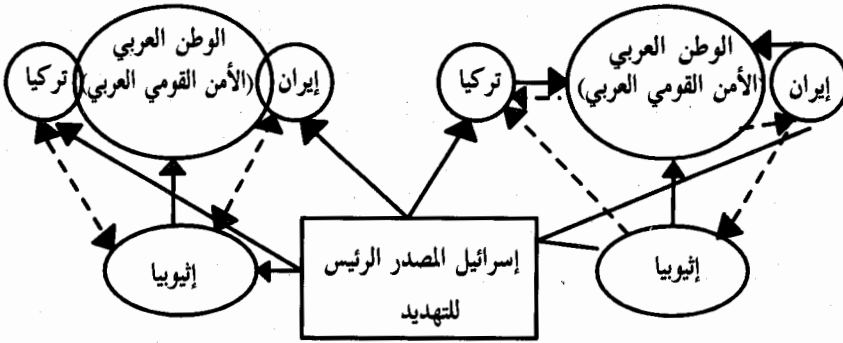
أهمية الاستفادة في مجال ضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة... وأنه لا يمكن تحقيق الأمن بين دول الخليج وإيران ما لم تكن هناك أسس قوية للتعاون بين مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية⁽¹³⁾، كما أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لم يختلفوا حول أهمية توثيق روابط التعاون مع إيران، وإن لم يكن هناك اتفاق حول مشاركتها في الترتيبات الأمنية في المنطقة. (Simon, 1992: 89).

ويمكن تصوير هذا التحول في الرؤية بالشكل رقم 4 - أ، ب

الشكل رقم 4-

فقبل الحرب كانت دول الجوار الجغرافي تشكل مصدرا لتهديد الأمن القومي

أ - دول الجوار من حيث هي مصادر تهديد للأمن القومي
ب - دول الجوار مشاركة في الأمن القومي



العربي ومن ثم أمن الخليج، وذلك بسبب أطماعها الإقليمية من ناحية، وبسبب علاقاتها بإسرائيل المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومي العربي. من ناحية أخرى، أما بعد الحرب فلم يتبق سوى أثيوبيا مصدر تهديد للأمن القومي العربي بسبب علاقاتها الخاصة بإسرائيل من جانب، وتحكمها في تدفق مياه النيل من جانب آخر. أما تركيا وإيران فقد تدخلت - كما في الشكل 4 - ب - في مفهوم الأمن القومي العربي بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد تقدمت إيران باقتراح عقد معاهدة عدم اعتداء مع دول الخليج العربية، وعقد اتفاقيات شاملة معها، ولم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تهاب القدرات العسكرية الإيرانية وإنما تنظر إليها على أنها جارة مسلمة يمكن تفهم مصالحها في المنطقة، أما تركيا فهي تسعى من جانبها إلى عقد اتفاقات أمنية لحل مشكلة

الأمن وتبادل المجرمين، كما تسعى سعياً حثيثاً إلى عقد مؤتمر لدراسة مشكلة المياه في الشرق الأوسط تحضره الدول العربية وإسرائيل، وتبحث كذلك مساهمتها في التنمية الاقتصادية لمنطقة الخليج وذلك بتكثيف التعاون المتبادل بينهما.

4 - السياسات الأمنية:

نظراً لقصور مجلس التعاون الخليجي وعجزه عن الدفاع عن الكويت، لم يكن أمام دول الخليج إلا اللجوء إلى جامعة الدول العربية من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، الأولى لكل تحيي معاهدة الدفاع المشترك بين دولها، والثانية لكي توفر امكانات تطبيق اجراءات الأمن الجماعي. وعلى الرغم من قرار وزراء الخارجية العرب في 2 أغسطس 1990 بإدانة العدوان، وصدور قرار القمة العربية الطارئة بالقاهرة في 10 أغسطس بإدانة العدوان، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وتقديم المساعدات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. إلا أنه لم يكن هناك إجماع عربي بخصوص العدوان العراقي⁽¹⁴⁾، أما الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن وبدافع من المنظم الدولي الرئيس فقد أصدرت اثني عشر قراراً بدأت في 2 أغسطس بالإدانة والمطالبة بالانسحاب غير المشروط من الكويت وانتهت قبل الحرب وفي 29 نوفمبر 1990 بقرار يخول الدول «استخدام الوسائل الضرورية ضد العراق إلا إذا انسحب قبل 15 يناير 1991⁽¹⁵⁾» وبعد انتهاء الحرب وإعادة تحرير الكويت واستعادة السلطة الشرعية لمكانها على رأس الدولة، أثارت مسألة السياسات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وللدول الست الأعضاء من ناحية أخرى. وفي بداية الأمر، ونظراً للالتزامات العسكرية والأمنية التي أوفت بها كل من مصر وسوريا رأت دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة توثيق تعاونها الأمني والعسكري مع هاتين الدولتين، وذلك في إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وقد تبلور ذلك فيما أطلق عليه في 6 مارس 1991م «إعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية أو 6 + 2 أي دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى كل من مصر وسوريا.

ويتضمن الإعلان - والذي لم يرق إلى مرتبة الاتفاقية ذات الشأن فهو مجرد إعلان وحسب Declaration - وجود قوات مصرية وسورية تشكل جوهر النظام الأمني في الخليج، والدعوة إلى إقامة نظام عربي للأمن والدفاع، فقد نصت صيغة الإعلان على:

«العمل على بناء نظام أمن عربي من أجل تعزيز العمل العربي المشترك واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك، وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف».

أما جوهر الإعلان فقد جاء في النص على أن الأطراف المشاركة... «إذ تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر أن القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها تمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل»: (التقرير الاستراتيجي العربي، 1992: 264).

ويمكن تفسير الإسراع في إصدار هذا الإعلان، فمن جانب دول الخليج الست تريد طمأننة سوريا ومصر بأنه سيكون للترتيبات العربية للأمن الأولوية على ما سواها، وأنه لا يمكن الاستغناء عن قوات حفظ سلام عربية أساسها قوات مصرية وسورية، أما دوافع كل من مصر وسوريا فهي مزدوجة، فمن ناحية لا تريد أن تترك المجال حالياً لمزيد من النفوذ الغربي أو لدور أوسع لدول الجوار وخصوصاً إيران، ومن ناحية أخرى أرادت بالطبع الحصول على عائد اقتصادي في مقابل وجود قواتها هناك، كما يمكن أن نضيف أن هذا الإعلان يتوافق مع الرؤية الأمريكية لوجود دائم لقوات عربية في منطقة الخليج. (Simon, 1992: 89).

وعلى الرغم من قلة الأهمية الاستراتيجية لهذا الإعلان والذي لم يصل إلى حد اتفاقية ثمانية مقبولة وملزمة، وعلى الرغم من فشله في مضمونه الأمني بصورة خاصة (Simon, 1992: 81) فإن رد الفعل الإيراني الأولي كان سلبياً على أساس أن الأمن في الخليج هو مسؤولية الدول الخليجية. بما فيها إيران. وأنه لا يمكن لإيران أن تسمح لأحد أن يستبعداً من تلك الترتيبات. وهكذا بدأت اتصالات دول المجلس بصورة ثنائية بإيران، ثم بصورة جماعية في شكل اجتماع مشترك لوزراء خارجية دول المجلس وأمينه العام ووزير الخارجية الإيراني، وفي سعي إيران - كما سبق ورأينا - نحو تأكيد دورها الأمني في الخليج أعلنت أنه «لا تناقض في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون وأي علاقات أخرى للتعاون الأمني بين دول المجلس ودول

عربية أخرى سواء كانت سوريا أو مصر⁽¹⁶⁾.» إلا أن الرؤية الإيرانية للتعاون مع دول الخليج تنبع من الرغبة في استبعاد القوى غير الخليجية من أية ترتيبات أمنية (chubin, 77: 1992)، إذ أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه، أو ما أطلق عليهم محمد علي بشارتي وكيل وزارة الخارجية الإيرانية «بلدان حوض الخليج»⁽¹⁷⁾. مؤدى ذلك أن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج ترفض الوجود العسكري المؤقت والدائم للقوى غير الخليجية في المنطقة، وتؤكد أن أية ترتيبات أمنية يجب أن تنبع من الدول الخليجية ذاتها.

والواقع أن الكويت لم تكتف بإعلان دمشق، أو الرغبة الإيرانية بالمشاركة في الترتيبات الأمنية، ولكنها عقدت اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 1991م، وكذلك اتفاقيات مماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا، كما قامت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة.

5 - إسرائيل: رؤية خليجية مرنة لمصدر تهديد رئيس:

تتفق دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية الأخرى بشأن النظر إلى إسرائيل على أنها المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومي العربي، وقد اتضح ذلك سواء في قرارات مؤتمرات القمة لدول مجلس التعاون الخليجي، أو في قرارات القمة العربية، ففي البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون تكرر الربط بين ضمان الاستقرار في الخليج وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والنظر إلى أن العدوان الصهيوني على الأمة العربية يشكل وضعاً خطيراً ضد أمن وسلامة الوطن العربي⁽¹⁸⁾.

وتضمنت قرارات القمم العربية النظر إلى إسرائيل على أنها خطرٌ يهدد مصير الأقطار العربية، فقد جاء في القرار رقم (167) الصادر عن مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمّان في نوفمبر عام 1987 ما يلي:

«إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية من 8 إلى 11 نوفمبر 1987»، باعتبار أن قضية فلسطين قضية العرب المركزية، وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية المغتصبة في

أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة هو مسؤولية قومية عربية...، ولما كان الخطر الصهيوني لا يستهدف دول المواجهة فحسب، بل يتعدى ذلك ليهدد مصير ووجود الأقطار العربية كلها...، وبالنظر لاستمرار إسرائيل في ممارساتها التعسفية في الأراضي العربية المحتلة والفلسطينية، وسياستها العدوانية والتوسعية... يقررون:-

أولاً: حشد طاقات وإمكانات الدول العربية من أجل تعزيز قدرات وطاقات دول وقوى المواجهة مع إسرائيل على جميع الأصعدة لوقف عدوانها المتواصل على الأمة العربية، واستعادة الحقوق العربية المغتصبة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ثانياً: إقامة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في إطار تضامن عربي فعال من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد مصير ووجود الأمة العربية وإجبار إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة⁽¹⁹⁾.

وفي أعقاب حرب الخليج ظهرت بوادر تحول في الرؤية العربية، وكذلك الرؤية الخليجية تجاه إسرائيل، وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في هذا الصدد على يد وزير خارجيتها بيكر، فقد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي ولأول مرة منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي على حضور مؤتمر السلام المزمع عقده برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك بصفة مراقب، وتحضر مُثَلَّة في شخص الأمين العام للمجلس، ويضاف إلى ذلك حضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أيضاً مراقباً. ولكي تكتمل صورة التحول في الرؤية العربية تجاه إسرائيل من حيث هي مصدر رئيس لتهديد الأمن القومي العربي نشير إلى أمرين:

الأول: بروز اتجاه مقبول في معظم أرجاء الوطن العربي مفاده «أن يكون ضمن إجراءات بناء الثقة المشتركة بين العرب وإسرائيل اتفاق على وقف بناء المستوطنات مقابل وقف المقاطعة العربية... لأن الإسرائيليين صادروا حتى الآن ما يقرب من 65% من مساحة الأراضي هناك⁽²⁰⁾. كما يلاحظ أيضاً - وهذا مهم - أن غالبية الدول العربية. ومنها دول الخليج - وافقت على هذا الاتجاه، فقد ذكر الرئيس المصري محمد حسني مبارك ما يلي: «لقد وافقت الكويت وبعض من دول الخليج على

الأفكار المصرية بالربط بين وقف إجراءات المقاطعة ووقف بناء المستوطنات في إطار إجراءات بناء الثقة المشتركة»⁽²¹⁾.

الثاني: لا يخامرنا الشك في أن عملية بناء الثقة المشار إليها تتضمن - ولو في مرحلة لاحقة تطبيع العلاقات العربية - والخليجية خاصة - مع إسرائيل، ويقصد بذلك تكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية والتكنولوجية بين الطرفين، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل دوماً. فالتطبيع Normalization يحد من مشاعر العدا، ويخلق احتمالات أكبر للتعاون والتفاعل الإيجابي. إن هذا التحول في الرؤية تجاه إسرائيل يمكن أن يكون - من وجهة نظرنا - تطوراً إيجابياً إذا تزامن مع ما يلي:

أولاً: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، السورية واللبنانية والضفة الغربية وغزة والقدس.

ثانياً: إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحررة.

ثالثاً: توقف إسرائيل عن الاستمرار في استراتيجيتها القاضية بتهديد الأمن القومي العربي وبخاصة الاستمرار في البناء العسكري الضخم، وزيادة قدرتها النووية، وكلها موجهة ضد أمتنا العربية وأمنها القومي.

6 - التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمثل النتيجة الحاسمة لحرب الخليج بالنسبة للأمن القومي في منطقة الخليج والسياسات الأمنية بالمنطقة في تنامي التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وتتمثل بدايات هذا التعاون الوثيق في اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة بين الكويت والولايات المتحدة في سبتمبر عام 1991م. وماتبعها من اتفاقات أخرى مماثلة مع بريطانيا وفرنسا. وتستهدف الاتفاقية حماية الكويت ضد التهديدات الخارجية، وتقضي الاتفاقية بحشد عتاد عسكري على أراضي الكويت، وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين الطرفين، ومدة الاتفاقية عشر سنوات. ولا ترى الكويت في مثل هذه الاتفاقية عودة إلى نظام الحماية الأجنبية، بل تراها «اتفاقية تعاون بين بلدين صديقين»⁽²²⁾.

إن هذه الاتفاقية وما تبعها من اتفاقيات مماثلة مع دول خليجية أو عربية أخرى لا بد وأن تؤثر على مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده، ومن ثم على السياسات الأمنية العربية فهي من ناحية تؤثر على الرؤية العربية لمصادر تهديد الأمن

القومي كما أنها تعرقل الاتجاه نحو تبني سياسات أمنية عربية على المستوى القومي أو حتى على المستوى الإقليمي يضاف إلى ذلك أنها تتيح للدول المشاركة في تلك الاتفاقيات فرص اختراق البنيان الأمني لكل دولة على حدة. بيد أن النتيجة الأولية لمثل هذه الاتفاقية تتمثل في الإدراك المتزايد لدى اقطار دول الخليج العربية بعدم كفاية أو فعالية السياسات والترتيبات الأمنية العربية سواء المبنية على أساس معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950م، أو المستندة إلى الترتيبات دون الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي، وقوات درع الجزيرة التابعة له، أو التي تستند إلى التعاون العسكري مع دول عربية بعينها. كما تعد مثل هذه الاتفاقية تعبيراً عن التحول الذي نشهده في النظام الدولي وتحوله إلى نظام القطب الواحد - أي الولايات المتحدة الأمريكية - وما يعنيه ذلك من اندماج الأمن الإقليمي ودون الإقليمي والأمن القومي في إطار الأمن العالمي / الإمبراطوري، ومسؤولية المنظم الدولي الرئيس - أي الولايات المتحدة الأمريكية - عن ضمان تلك المستويات الدنيا للأمن.

خاتمة

أثر التحول في بنيان النظام الدولي من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد على قضايا الأمن القومي من حيث المفهوم، والمضمون، ومصادر التهديد، والسياسات الأمنية، فقد عدنا مرة أخرى إلى المفهوم العسكري للأمن مع التركيز على أبعاده الخارجية بالنسبة للمنظم الدولي الرئيس، وأبعاده الداخلية بالنسبة لبقية الأطراف، كما تعد الولايات المتحدة بالنسبة للعديد من الدول مصدراً للتهديد، بل صارت سنداً لأية سياسة أمنية، كما قلّت الثقة كثيراً في الترتيبات دون الإقليمية التي تُستهدف في حماية الأمن الوطني الإقليمي لعدد محدود من الدول الصغرى. وفي نطاق الوطن العربي لا بد أن يكون القلق أوضح وأكبر، فنحن على أبواب مرحلة يتشتت فيها مفهوم الأمن القومي، ويصير أكثر غموضاً، كما تختلط مصادر التهديد بأطراف التأييد ولا بد أن نخشى من التحول في الرؤية - الإغراءات العالمية - تجاه إسرائيل وما تمثله من تهديد فعال للأمن القومي العربي.

وفي هذه الدراسة لم نتناول من قريب أو بعيد توازن القوى بيننا وبين إسرائيل، إذ لم يكن هدف الدراسة البحث في هذا التوازن، ولكننا بحثنا فيما طرأ على مفهوم الأمن والأمن القومي العربي من تحولات يمكن إذا استمرت بنفس الوتيرة وفي الاتجاه ذاته - أن تضر بأي توازن بيننا وبين أعدائنا الرئيسيين.

وإذا كان لتنامي الثقة بين العرب من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، ما يسوغه من وقوف الأخيرة إلى جانب تحرير الكويت، والجهد الذي تبذله لإزاء التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط، فإن الأهم هو تعميق الثقة في القدرات العربية التي لاغنى عنها إذا أردنا أن نحمي بجدية الأمن القومي العربي حتى نهاية القرن الحالي وبداية القرن الواحد والعشرين.

الهوامش

- (1) لا يوجد تعريف محدد للسعادة، وإن بذلت جير الدين نورمان محاولة أولية في هذا الشأن حيث حددت ستة عناصر رئيسة تشكل في مجموعها السعادة: لعلها مفهوم البيئة وطريقة التحكم فيها (15) والدهم الاجتماعي من العائلة والأصدقاء (10) وتلبية دواعي حفظ النوع (10) وتلبية الدوافع المؤدية للراحة البدنية (35) وتلبية الدوافع الجمالية والحسية (5) وتلبية الدوافع الاستكشافية (15): انظر عرض هذه الدراسة في: الاتحاد 1987/9/16م.
- (2) فقد مر النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل: الحرب الباردة (1962 - 47)، الوفاق (62 - 1972) الانفراج (72 - 1979)، والحرب الباردة الجديدة (79 - 1987) والوثام الدولي (87 - 1990)، مرحلة الأحادية (1990).
- (3) لكي يستمر النظام أو أية مؤسسة سياسية لمدة طويلة لا بد أن يتمتع بخصائص من أهمها: التكيف وليس الجمود، التركيب وليس البساطة، الاستقلال الذاتي، والترابط: انظر تفصيلاً لذلك في:
- Samuel Huntington, Political Order In Changing Societies, New Haven and London, Yale University Press 1977, PP.3 - 24.
- (4) يحدد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وقد تمّ تفصيلها في ثلاث عشرة مادة، بين المادة التاسعة والثلاثين والمادة الحادية والخمسين، والتي تصل إلى حد استخدام القوة المسلحة ضد الدول المعتدية.
- (5) تُشكّل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم (المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة).
- (6) حيث عجز مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ردع العراق أو منعه من ضم الكويت إلى أرضه، كما عجز مجلس التعاون العربي عن منع أحد أعضائه - العراق - من الاستخدام المنفرد للقوة لأغراض زعامية.
- (7) التقرير الاستراتيجي العربي، 1992:110.
- (8) انظر التفاصيل في صحيفة الخليج، 2 مارس 1992، ص 19.
- (9) مؤتمر القمة العربي غير العادي: المملكة العربية الأردنية الهاشمية - عمان من 8 - 11 نوفمبر

- 1987، تونس، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية 1987م، ص ص 5 - 6.
- (10) المرجع السابق، ص ص 8 - 10.
- (11) مؤتمر القمة العربي غير العادي: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 7 - 9 يونية 1988، تونس، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 1988م ص 13.
- (12) المرجع السابق، ص 14.
- (13) الاتحاد 1991/9/14.
- (14) Strategic Survey, 1990 - 1991, International Institute for Strategic Studies (London): 54.
- (15) Ibid.,:55.
- (16) انظر تصريح وزير خارجية إيران على أكبر ولاياتي بعد انتهاء اجتماعه مع وزراء خارجية دول المجلس وأمينه العام في نيويورك في 28 سبتمبر 1991م، الاتحاد 1991/9/29م.
- (17) انظر الحوار التفصيلي الذي أجرته الخليج مع محمد علي بشارتي حول العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي والرؤية الإيرانية لمسألة أمن الخليج، الخليج، 19 يناير 1992، ص 13
- (18) انظر البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى الى الدورة الثامنة، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي: الأمانة العامة، (د.ت)، ص 11 وما بعدها.
- (19) مؤتمر القمة العربي غير العادي: المملكة الأردنية الهاشمية 1987/11/11 مرجع سابق. ص ص، 12 - 13.
- (20) حوار مع الرئيس محمد حسني مبارك، المصور، العدد 3489، 23 أغسطس 1991م، ص ص 4 - 15.
- (21) المصدر السابق
- (22) انظر تصريح الشيخ سعد عبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، الاتحاد، 1991/9/14م.

المصادر العربية

قاسم العتمة

1987 «الأمن القومي العربي والوحدة العربية»، مجلة الوحدة: العدد 28 يناير 52 - 33.

عبد المنعم المشاط

1989 نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، القاهرة: دار الموقف العربي.

1988 «الأمن القومي العربي وأمن الخليج». محاضرات الندوة الدبلوماسية الخامسة

عشرة لعام 1987/ 1407. أبو ظبي: وزارة الخارجية، 114 - 85.

1984 أبعاد دراسة الأمن القومي المصري، الدفاع: أكتوبر.

محمد السيد سعيد

1992 مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: عالم المعرفة.

هيثم الكيلاني

1987 «الأمن القومي وجامعة الدول العربية»، مجلة الوحدة: العدد 28: يناير، 94 - 84.

المصادر الأجنبية

Al-Mashat. Abdul-Monem

1986 "Arab National Security in the 1980's": Threats and Strategies. International Interactions 12:245-265.

Chubin. Shahram

1992 "Iran & Regional Security in the Persian Gulf". Survival. (Autumn): 62-80.

Cline. Ray

1980 World Power Trends and U.S Foreign Policy for the 1980's. Boulder: CO. Westview Press.

Dannreuther. Roland

1992 "The Gulf Conflict : A Political & Strategic Analysis". Adelphi Papers. 264.

Freedman. Lawrence

1991 "The Gulf War & the New World Order". Survival. XXXIII (May/June) : 195-209.

McNamara. Robert

1968 The Essence of Security. New York: Harper & Row.

Morgenthau. Hans

1960 Politics Among Nations. New York : Knopf.

Rosenau. James

1968 National Interest. International Encyclopedia of the Social Sciences 2: 43-40.

Simon. Steven

1992 U.S Strategy in the Persian Gulf. Survival. (Autumn) : 81-97.

Tripp. Charles

1992 "Security in the Persian Gulf". Survival (Autumn) : 43-61.

Wolfers. Arnold

1962 Discord & Collaboration : Essays on International Politics. Baltimore : MD : Johns Hopkins University Press.

استلام البحث يوليو 1992

اجازة البحث أغسطس 1993